4

مبادئ وفلسفة الاعتماد الأكاديمي

نظرة عامة

تعتبر هيئة الكليات للاتحاد الجنوبي للكليات والمدارس هيئة إقليمية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات الجنوبية (ألاباما وفلوريدا وجورجيا وكنتاكي ولويزيانا ومسيسيبي وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وتينيسي وتكساس وفرجينيا) وأمريكا اللاتينية التي تمنح درجة المساعد والبكالوريا والماجستير ودرجة الدكتوراه. يدل الاعتماد الأكاديمي من قبل هيئة الكليات على أن المؤسسة لديها هدف مناسب للتعليم العالي ولديها موارد وبرامج وخدمات كافية لتحقيق واستدامة هذا الهدف.

يشير الاعتماد الأكاديمي إلى أن المؤسسة تحافظ على أهداف تعليمية محددة وواضحة والتي تتسق مع رسالتها ومناسبة للشهادات التي تقدمها، وأنها ناجحة في تحقيق أهدافها المعلنة.يجسد التنظيم الذاتي خلال الاعتماد الأكاديمي فلسفة أمريكية تقليدية حيث يمكن للأفراد الأحرار وقد يحكمون أنفسهم من خلال منظومة ممثلة ومرنة ومتجاوبة.

يتم إنجاز الاعتماد الأكاديمي بشكل أفضل من خلال الجمعيات التطوعية للمؤسسات التعليمية. ويعزز الاعتماد الأكاديمي الجودة التعليمية داخل المنطقة من خلال تحسين فاعلية المؤسسات وضمان أن المؤسسات تلبي المعايير التي أسسها جمعية التعليم العالي، ويقدم خدماته كقاسم مشترك للقيم المشتركة وينفذ بين المؤسسات المختلفة. كلا من العملية والمنتج، يعتمد الاعتماد الأكاديمي على النزاهة والحكم المدروس القائم على

المبادئ والتطبيق الصارم للمتطلبات وإطار من الثقة.

كما أنها تقدم تقييما لمدي فاعلية المؤسسة في الوفاء بمهمتها، كما أنها تتقيد وتلتزم بمتطلبات جمعية الاعتماد الأكاديمي، وجهودها المستمرة لتعزيز جودة التعلم المقدم للطلاب وبرامجها ووظيفة خدماتها. واستنادًا على الحكم المنطقي، تقوم العملية بتحفيز التقييم والتحسين، بينما تقدم وسائل الاستمرار بالمحاسبة للهيئات والعامة.

ويمثل نتاج الاعتماد الأكاديمي بيان عام لقدرة المؤسسة المتواصلة لتقديم البرامج والخدمات الفعالة والمؤثرة المستندة على المتطلبات المتفق عنها.كما يعد البيان العام لحالة اعتماد المؤسسة مع هيئة الكليات تأكيد على أن التزام المؤسسة المتواصل بمبادئ اللجنة وفلسفة الاعتماد الأكاديمي.

وتدعم هيئة الكليات حق المؤسسة في متابعة الرسالة التعليمية المحددة وحق أعضاء هيئة التدريس في تدريس والاضطلاع والنشر بحرية، وحق الطلاب في الحصول على الفرص للتعلم وللتبادل المفتوح للأفكار. مع ذلك، لا يجب أن تتداخل ممارسة تلك الحقوق مع الالتزام الأساسي للمؤسسة لتعلم طلابها بطريقة سليمة.

التزمت وتلتزم هيئة الكليات بالسمات الرئيسية التالية للاعتماد:

- المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي تطوعية وتعد حالة مكتسبة ومتجددة.
- تنمي المؤسسات الأعضاء وتعدل وتوافق على متطلبات الاعتماد الأكاديمي.
- تعد عملية الاعتماد الأكاديمي عملية ممثلة وسريعة الاستجابة ومناسبة لأنواع الاعتماد الأكاديمي في المؤسسات.
- تعد عملية الاعتماد الأكاديمي تنظيم ذاتي.
- يتطلب الاعتماد الأكاديمي التزام مؤسسي ومشاركة.
- يستند الاعتماد الأكاديمي على عملية مراجعة الأقران.
- يتطلب الاعتماد الأكاديمي التزام مؤسسي بتعليم الطلاب والإنجاز.

- يتم إقرار الاعتماد الأكاديمي بناءً على صلاحيات مؤسسية للتعبير عن رسالتها في إطار السياق المعروف للتعليم العالي ومسؤوليته لإظهار أنه حقق رسالته.
- يتوقع الاعتماد الأكاديمي أن تنمي المؤسسة هيكل حاكم متوازن مصمم لتعزيز استقلالية المؤسسة ومرونة العملية.
- يتوقع الاعتماد الأكاديمي أن تضمن المؤسسة أن برامجها تكملها قواعد داعمة وموارد تسمح بالازدهار الكلي وتنمية طلابها.

إن المهمة الأولي للجنة عند دراسة حالة الاعتماد الأكاديمي هي تحديد تكامل المؤسسة والتزامها بتعزيز الجودة.يمثل هذين المبدأين أساسًا للعلاقة بين اللجنة وعضوها والمؤسسات المرشحة.

الترابط

الترابط، والذي يعد ضروريًا لغرض التعليم العالي، يعمل كعقد أساسي يحدد العلاقة بين اللجنة وكلا من مؤسساتها الأعضاء. فهي علاقة يوافق فيها كل الأطراف أن يتعاملوا بأمانة وبشكل منفتح مع جهاتها ودوائرها ومع أحدها الآخر. بدون هذا الالتزام، لا يمكن أن توجد أي علاقة أو تستمر بين اللجنة وأعضائها من المؤسسات.

تسند متطلبات اللجنة وسياساتها وعملياتها وإجراءاتها وقراراتها على التكامل. ترتقب هيئة الكليات لتحكم على إدارة المؤسسات. وبالتالي، الدليل علي حجب المعلومات عمدا، توصيل معلومات غير دقيقة عن عمد للعامة، أو الفشل في تقديم معلومات وقتية ودقيقة للجنة سوف يعتبر نقص في الالتزام الكامل بالتكامل ومن المحتمل أن يتسبب في خسارة عضو في هيئة الكليات.

تعزيز الجودة

تتوقع هيئة الكليات من المؤسسات أن يكرسوا أنفسهم لتعزيز جودة برامجهم وخدماتهم في سياق وإطار رسالاتهم ومواردهم وقدراتهم، ولخلق بيئة يحدث فيها التدريس والخدمة العامة والبحث والتعلم.

مفهوم تعزيز الجودة من صميم فلسفة اللجنة للاعتماد، وهذا يفترض بأن كل مؤسسة من الأعضاء تشترك في البرامج الجارية للتحسين وتكون قادرة على توضيح كيفية تنفيذ مهمتها الموضحة والمعلنة.على الرغم من أن التقييم لجود التعليم المؤسسي وفاعليته وتأثيره في إنجاز مهمته مهمة صعبة تتطلب تحليل حذر وحكم مهني احترافي، من المتوقع من المؤسسة أن تقوم بتوثيق الجودة والفاعلية في جميع جوانبها الرئيسية.

نظرة تنظيمية عامة

الجمعية الجنوبية للكليات والمدارس منظمة خاصة غير هادفة للربح وتطوعية، تأسست في عام 1859 في أتلانتا وجورجيا. تضم الجمعية هيئة الكليات ولجنة المدارس الثانوية والمتوسطة ولجنة المدارس المتوسطة والابتدائية. تنفذ اللجان الثلاثة مهماتهم باستقلال معقول: فهم يقومون بتنمية معاييرهم الخاصة وإجراءاتهم، كما أنهم يحكمون أنفسهم من قبل مندوب الجمعية.

تعمل جميع الجمعيات الثلاثة تحت إطار مجلس أمناء الجمعية. يضم ممثل أو مندوب الجمعية ممثل واحد عن طريق التصويت من قبل كل عضو في المؤسسة. تتضمن مسؤولياتهم أعضاء اللجنة السبعة والسبعين في الكليات لقيادة عمل المنظمة، للموافقة على جميع مراجعات الاعتماد الأكاديمي مثلما هو موصي من قبل اللجنة: للموافقة على استحقاقات المرشحين والمؤسسة العضو علي النحو الموصي به من قبل اللجنة، وكذلك فرز الطعون التي سوف تستمع لها اللجنة لقرارات محددة للاعتماد.

أيضا هيئة الكليات مسؤولة عن إعداد تصريح بشأن المعايير من أجل التقدم والحصول علي العضوية وإصدار الزيارات الخاصة والقيام بالخطة الأخيرة في وضع الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التي تستند فقط علي معاييرها المنشورة والسياسات والإجراءات وترشيح أشخاص إلى مندوب الجمعية لدي الكلية لخلافة العضو المنتهية ولايته من اللجنة، وانتخـــاب المجلس التنفيذي للجنة الذي سوف يمثل اللجنة حينما لا تكون قيد الانعقاد، وكذلك تعيين لجان مخصصة للدراسة إذا ما تم الاحتياج إليها،

والموافقة علي السياسات والإجراءات المتسقة والمتوافقة مع ميثاق اللجنة ونظامها الداخلي.

ويمثل الثلاثة عشر عضوا في المجلس التنفيذي الذراع المنفذ للجنة ويتصرفون بالنيابة عن اللجنة مندوب الجمعية لدي الكلية بين الدورات. ومع ذلك، فإن أفعال المجلس تخضع للنقاش وموافقة اللجنة.

يفسر المجلس سياسات وإجراءات اللجنة، مطورا إجراءات للجنة ويشرف علي عمل اللجان المختصة المنبثقة من اللجنة، يوافق على الأهداف، يراجع ويوافق على ميزانية اللجنة، التقييمات السنوية والخارجية للمدير التنفيذي، والمبادرة بتقديم البرامج الجديدة، والمشروعات، وعرض السياسات.

يتلقى المجلس ويرد على التقارير من اللجان المختصة ويرفعها إلى اللجنة. في حالة المؤسسات التي تقدم طلب الترشح، العضويات، أو تأكيد الاعتماد الأكاديمي،يتلقى المجلس التنفيذي التوصيات من اللجان المتوافقة والتقارير، لجان التقييم القائمة للجنة، وفي المقابل تقديم توصياتها بشأن هذه المؤسسات للجنة من أجل الإجراء النهائي.

عملية الاعتماد الأكاديمي

تتضمن عملية بدء واستكمال الاعتماد الأكاديمي التحليل الجماعي والحكم من قبل الدوائر الداخلية للمؤسسة، مراجعة بليغة من الأقران الخارجيين للمؤسسة، وقرار منطقي من قبل الأعضاء المنتخبين للجنة في الكليات.

تقوم المؤسسات المعتمدة دوريا بإجراء مراجعات داخلية تتضمن الموظفين الإداريين وطاقم العمل وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والأمناء وآخرين مناسبين للمهمة. تسمح المراجعة الداخلية للمؤسسة أن تراعي تأثيرها في تنفيذ وإنجاز مهمتها المعلنة وتوافقها مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي المنشئة من قبل الأعضاء.

علاوة على ذلك، فهي تساعد المؤسسة في تقييم جهودها في تعزيز جودة الطلاب المتعلمين وجودة البرامج والخدمات المقدمة لمؤسساتها إضافة إلى تحدي نفسها لفحص نجاحها في تحقيق مهمتها.

في أوج التقييم الداخلي، يقدم المقيمين الأقران اللجنة التي تتوافق مع حكمهم المهني من خلال تقييم أولي للمؤسسة، ويتخذ أعضاء اللجنة المنتخبين التحديد النهائي لتوافق اللجنة مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

تطبيق المتطلبات

تعتمد هيئة الكليات مؤسسات وهيئات التعليم العالي التي تمنح الشهادة استنادا على المتطلبات في مبادئ الاعتماد الخاص بها: الأسس اللازمة لتعزيز الجودة. تنطبق المتطلبات على جميع البرامج والخدمات المؤسسية، أينما تقع وكيفما تسلم.

صممت مبادئ الاعتماد لإرشاد المؤسسات في جميع مراحل العضوية، من الالتحاق حتى الاعتماد الأولي وإعادة تأكيد الاعتماد. التوافق مع المتطلبات مصمم ليساعد المؤسسة في تحقيق التأثير الكامل. تطبق هيئة الكليات متطلبات مبادئها لجميع المتقدمين والمرشحين والمؤسسات الأعضاء، بغض النظر عن نوع المؤسسة، سواء كانت خاصة هادفة للربح أو خاصة لا تسعي للربح أو عامة.

تقيم اللجنة مؤسسة ما وتقوم بصنع قرارات الاعتماد بناءً على ما يلي:

- التوافق مع مبادئ الاعتماد، المعرفة بأنها التكامل والالتزام بتعزيز الجودة.
- التوافق مع المتطلبات الأساسية
- التوافق مع المعايير الإدراكية
- التوافق مع المتطلبات الاتحادية لأخرى

تمنع فلسفة اللجنة الخاصة بالاعتماد إنكار أو سحب عضوية مؤسسة تضمن الدرجة العلمية للتعليم العالي بناء على أي أساس إلا إذا فشلت المؤسسة في الوفاء بالمتطلبات خلال الحكم المهني من خلال مراجعات الأقران أو فشل المؤسسة في التوافق مع السياسات والإجراءات الخاصة باللجنة.

الالتزام للمتطلبات الأساسية

يعتبر الامتثال للمتطلبات الأساسية ضروري لاستحقاق الاعتماد والحفاظ عليه. تنشئ المتطلبات مستوى من التنمية المطلوبة للمؤسسة التي تسعي إلى الاعتماد الجزئي أو المستمر. كما يعتبر التوافق مع المتطلبات الرئيسية هام ولكن ليس كافيا لضمان الاعتماد أو إعادة تأكيده.

وللحصول على الاعتماد، يجب أن تفي المؤسسة بجميع المتطلبات الرئيسية ومن ضمنها المطلب 2-12. كما يجب أن تستجيب المؤسسة لكل مطلب رئيسي إما من خلال تأكيد التوافق أو تفسير تلك المواقف التي ليس بها توافق. يتطلب المطلب الرئيسي 2-12 من المؤسسة أن تضع خطة مقبولة لتعزيز الجودة وتظهر أن الخطة جزء من خطة مستمرة وعملية تقييم.

الانخراط في المجتمع الأكاديمي المتسع، ترتكز خطة التعزيز المقبولة للجودة على الشمول، ومن خلال التحليل لفاعلية بيئة التعلم لدعم تعلم التلاميذ وإنجاز مهمة المؤسسة. كما أنها تستخدم لتخطيط مسار الأحداث للتحسين المؤسسي من خلال تناول ومعالجة موضوع واحد أو أكثر يساهم في الجودة المؤسسية، مع اهتمام خاص بتعليم الطلاب.

يُطلب من المؤسسة التي ترغب في الحصول على العضوية داخل هيئة الكليات أن توثق التوافق مع المتطلبات الرئيسية 2-1-12-2 من أجل أن تثبت أنها تستحق الانضمام وإعادة الترشيح والعضوية.

التوافق مع المعايير الشاملة

تنص المعايير الشاملة على المتطلبات الموجودة في الثلاثة مجالات الآتية: المهمة المؤسسية والإدارة والتأثير والبرامج والمصادر. تقدم المعايير الشاملة أداء جيد في التعليم العالي وتؤسس مستوى من الإنجاز متوقع من جميع المؤسسات الأعضاء.

المؤسسات التي تتجاوب لكل معيار شامل إما من خلال تأكيد التوافق أو من خلال

تفسير تلك المواقف الخاصة بعدم التوافق. الخطوط التوجيهية من أجل أوراق اعتماد الكلية المستمرة المعيار الشامل 3-7-1 تعكس المعايير المقبولة للأداء الجيد في المجتمع الواسع لعضوية اللجنة ويصف طريقة واحدة لتوثيق كفاءة الكلية. الخطوط العريض ليست معايير شاملة.

التوافق مع المتطلبات الاتحادية الأخرى

أدرك وزير التربية والتعليم الأمريكي الاعتماد من خلال هيئة الكليات في إنشاء استحقاق مؤسسات التعليم العالي للاشتراك في البرامج المصرح بها تحت عنوان تعديلات التعليم العالي لسنة 1998 وبرامج فيدرالية أخرى.

و أكدت اللجنة للعامة خلال توافقها مع القوانين الفيدرالية بأنها سلطة معتمدة في مجال جودة التعليم مزودة من قبل مؤسساتها الأعضاء.

تضمن القانون الفيدرالي ولايات التي راجعت مؤسساتها اللجنة بالتوافق مع خطط المعايير في قانون الولايات المطور من قبل قسم العليم العالي في الولايات المتحدة.

كجزء من عملية التقييم، طُلب من المؤسسات أن تقوم بتوثيق التوافق مع تلك المعايير عندما يتم مراجعة المؤسسة لنيل العضوية المبدئية أو الاعتماد المتواصل.

مكونات عملية مراجعة الأقران

المراجعة من قبل المؤسسة

سوف تقدم المؤسسة وثيقتين منفصلتين كجزء من مراجعة التأكيد الخاص بها.

شهادة الالتزام

يتم تقديم شهادة الالتزام خلال خمسة عشر شهرًا في وقت مبكر عن الجدول الزمني لمراجعة المؤسسة، وهي وثيقة تستكمل عن طريق المؤسسة التي تبين وتظهر حكمها على مدي امتثالها لكافة المتطلبات الرئيسية والمعايير الشاملة. سيكون التوقيع عن طريق المدير التنفيذي للمؤسسة واتصال الاعتماد الأكاديمي مطلوبًا للإقرار بالامتثال. من خلال

توقيع الوثيقة، يشهد الأفراد أن عملية التقييم المؤسسي الذاتي قد أدرجت الأمانة والتنفيذ، وأن المعلومات المتضمنة في الوثيقة صحيحة ودقيقة ومكتملة.

خطة تحسين الجودة

يتم تقديم خطة تحسين الجودة قبل المراجعة من جانب واحد من قبل الهيئة بحوالي ست أسابيع، وتصف مسار مركز ومصمم بعناية للتنفيذ، والذي يلخص موضوع أو مواضيع معرفة جيدًا ترتبط مباشرة بتحسين تعلم الطلاب. يتضمن تطوير خطة جودة التعزيز مشاركة مؤثرة من قبل المجتمع الأكاديمي للمؤسسة. يجب أن تكون الخطة مركزة وموجزة (ليست أكثر من 75 صفحة من النصوص النثرية وليست أكثر من 25 صفحة من الوثائق أو المخططات الداعمة).

مراجعة اللجنة

مراجعة النظير خارج الموقع

تتقابل لجنة المراجعة خارج الموقع التي تتكون عادة من رئيس وثمانية مقيمين، في موقع خارجي، وتراجع شهادات الالتزام الخاصة بمجموعة من المؤسسات لتقرير ما إذا كانت كل مؤسسة يتحقق فيها جميع المتطلبات الجوهرية والمعايير الشاملة وتتفق مع القوانين الفيدرالية. وتسمى مجموعة المؤسسات التكتلية، والتي ستتشكل بشكل طبيعي من خمس مؤسسات مماثلة في الإدارة والدرجات الوظيفية المتاحة بها.

وتقوم لجنة المراجعة في نهاية المراجعة خارج الموقع بإعداد تقرير منفصل لكل مؤسسة تعليمية، والذي سيسجل ويشرح قراراتها التي تتعلق مدى الالتزام. ويتم رفع التقرير إلى اللجنة التي تأخذ قرارها النهائي فيما يتعلق بمدى الالتزام.

مراجعة النظير داخل الموقع

وفي نهاية المراجعة، ستقوم لجنة المراجعة القانونية الخارجية ولجنة مراجعة المدققين القانونيين الخارجية بإجراء تقييمًا مركزًا في حرم الجامعة وذلك لتمويل المشاريع التي يتوفر بها المتطلبات الأساسية والمعايير المؤسسية الشاملة، لتقييم مدي مقبولية خطة تعزيز

الجودة، وتقديم المشورة إزاء القضايا التي تم تناولها في خطة تعزيز الجودة.

وتقوم لجنة المراجعة القانونية في ختام زيارتها للموقع بإعداد تقرير مكتوب في الموقع، والذي يتضمن النتائج التي توصلت إليها وينوه إلى نواحي عدم التطابق مع الشروط والمعايير الموضوعة، بالإضافة إلى تقديم توصية إلى لجنة الجامعات تتعلق بتوضيح وضع الاعتماد للمؤسسة المعنية. وسيتم إحالة تقرير اللجنة بالتوازي مع رد المؤسسة المتعلق بنواحي عدم التطابق مع شروطها إلى لجنة المراجعة واتخاذ الإجراءات حيالها.

المسئولية القانونية عن تقرير حدوث تغيير جوهري

تضطلع لجنة اعتماد الكليات بمسئولية اعتماد المؤسسة (في جملتها) وما تقدمه من برامج وخدمات أينما وجدت، وبصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها توصيلها. ويرتكز الاعتماد لمؤسسة معينة إلى ضرورة توافر شروط الاعتماد بها في آخر تقييم أداء لها. وهذا الاعتماد غير قابل لتحويل. وعندما تقوم مؤسسة معتمدة ما بإجراء تعديل بارز أو توسيع مجال عملها أو إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة الانتساب لها أو في نمط ملكيتها، سيستوجب الأمر هنا مراجعة هذا التغيير الجوهري. لذلك تعد اللجنة مسؤولة هنا عن تقييم التغيرات الجوهرية التي تحدث بين المراجعات المقررة بالمؤسسة (بشكل طبيعي خلال فترة عشر سنوات) لتقرير إذا ما كان هذا التغيير قد أثر علي الجودة الكلية للمؤسسة وللتأكيد للجماهير على أن المؤسسة ما زالت مستمرة في تحقيق المعايير المحددة لها.

وتعد المؤسسة العضوة مسؤولة عن اتباع سياسة التغيير الحقيقي من خلال إطلاع اللجنة المشرفة بأن التغيرات التي تم إحداثها تتطابق مع الإجراءات والاشتراطات التي وضعتها اللجنة وذلك في سعيها للحصول على موافقة مسبقة قبل شروعها في إحداث هذا التغيير الجوهري. وإذا ما فشلت مؤسسة ما في اتباع هذه الإجراءات حينئذ يصبح مسعى حصولها على هذا الاعتماد في خطر حقيقي. وإذا كانت مؤسسة ما غير قادرة على توضيح إذا ما كان هذا التغيير المستهدف غير جوهري في طبيعته حينئذ سيتوجب الاتصال بموظفي اللجنة للحصول على مشورتهم تجاه هذا الوضع المربك. وربما لا تخضع المؤسسة

المتقدمة بالطلب أو المرشحة لهذا التغيير الجوهري كمتطلب أولي ثبوتي يتيح لها الحصول على العضوية الأولية.

التمثيل القانوني للوضع

ينبغي أن تكون المؤسسة دقيقة في إطلاع الجمهور على وضعها باللجنة. ففي جميع المنشورات المؤسسية الرسمية نجد المؤسسة العضوة تصف وضعها باللجنة من حيث توافقها مع الاشتراطات الموضوعة وفقا للبيان التالي:

- (حدد اسم المؤسسة التي يتم اعتمادها من جانب لجنة اعتماد الجامعات بالرابطة الجنوبية للجامعات والمدارس لمنح درجات علمية محددة). وتقدم المؤسسة المرشحة للاعتماد وصفًا لوضعها القانوني باللجنة من حيث تطابقها فقط مع الاشتراطات المنصوص عليها في البيان التالي:
- (حدد اسم المؤسسة المرشحة للاعتماد بلجنة الرابطة الجنوبية للإشراف على الجامعات والمدارس والتي تمنح درجات علمية محددة).

ولم يتم تقديم أي بيان يوضح المستقبل المحتمل للوضع القانوني والاعتماد باللجنة المسؤولة عن الرابطة الجنوبية للإشراف على الجامعات والمدارس ولا حتى السماح للمؤسسة المعنية باستخدام شعار أو ختم الرابطة الجنوبية للإشراف على الجامعات والمدارس في أي من منشوراتها أو وثائقها الرسمية.

المتطلبات الجوهرية

- للمؤسسة سلطة منح الدرجة العلمية لمؤسسة أو مؤسسات حكومية مناسبة (سلطة منح الدرجة العلمية).
- للمؤسسة مجلس إدارة يتشكل على الأقل من خمس أعضاء يمثلون الهيئة القانونية والتي لها سلطة محددة على هذه المؤسسة. ومجلس الإدارة هو هيئة نشطة لصنع سياسة المؤسسة حيث يكون مسؤول في النهاية عن ضمان كون الموارد المالية للمؤسسة كافية لتقديم برنامج تعليمي سليم. ومجلس الإدارة لا يخضع هنا لسيطرة الأقلية من أعضاء

مجلس الإدارة أو من المؤسسات أو من مصالح الأعضاء المنفصلة عن مصلحة المؤسسة. ولا ينبغي أن يكون لأي من رئيس مجلس الإدارة أو بقية الأعضاء الآخرين المصوتين للمجلس أي مصلحة تعاقدية أو شخصية أو أسرية تمويلية في المؤسسة، فالمؤسسة العسكرية مثلا تخضع لسلطة الحكومة الفيدرالية التي تمنح درجات علمية ويكون لها مجلس إدارة عام بالشكل الذي لا يكون فيه وجود لأي من رئيس المجلس أو غالبية الأعضاء الآخرين من الموظفين المدنيين بالمؤسسة العسكرية أو من العسكريين المتقاعدين. ويكون لمجلس الإدارة سلطة بارزة على كل من برامج وعمليات المؤسسة حيث يلعب دورا نشطا في صنع السياسة وضمان كون الموارد المالية للمؤسسة يتم استخدامها بالشكل الذي يقدم برنامج تعليمي سليم. ولا يخضع مجلس الإدارة لسيطرة أقلية أعضاء المجلس أو المنظمات أو أصحاب المصالح الآخرين المنفصلين عن المجلس فيما عدا ما تم تحديده من جانب المشرع القانوني. ولا ينبغي أن يكون لرئيس مجلس الإدارة ولا لأغلبية الأعضاء المصوتين بالمجلس أي مصلحة تعاقدية، وظيفية، شخصية أو أسرية تمويلية داخل المؤسسة (مجلس الإدارة).

- وللمؤسسة رئيس إدارة تنفيذي تكون مسئوليته الأساسية تحقيق صالح المؤسسة دون أن يكون هو رئيس مجلس الإدارة الحالي للمؤسسة (الرئيس التنفيذي للمؤسسة).
- ينبغي أن تقدم المؤسسة تقريرًا منشورًا محددًا وواضحًا يتلاءم مع وضع مؤسسة التعليم العالي حيث يتناول كل من عمليتي التعليم والتعلم وما يرتبط بها من أبحاث وخدمات عامة تقدمها في هذا السياق (المهمة المؤسسية).
- تشارك المؤسسة في عمليات التخطيط والتقييم للأبحاث المستمرة، المتكاملة وواسعة النطاق للمؤسسة والتي تتضمن إجراء مراجعة منهجية للبرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة حيث يجب أن تتضمن المراجعة الآتي:
  - نتائج التطوير المستمر.
  - توضيح أن المؤسسة قد أنجزت المهمة الموكلة إليها بفاعلية (الكفاءة المؤسسية).

- تمارس المؤسسة عملها بالفعل ولديها طلاب مسجلين في برامج منح الدرجات العلمية (التشغيل المستمر).
- تضطلع المؤسسة بالمهام الآتية:

- تعرض برنامج واحد أو أكثر لمنح الدرجات العلمية يستند علي الأقل إلى فصل دراسي من ستين ساعة أو ما يكافئه من مستوى الزمالة والذي يشتمل علي الأقل علي فصل دراسي من 120 ساعة والذي يعادل مستوى البكالوريا أو علي الأقل فصل دراسي من 30 ساعة أو ما يعادل درجة ما بعد البكالوريا، درجة التخرج أو المستوى المهني. وينبغي أن تقدم المؤسسة تقريرا مكتوبا توضح به حيثيات استخدامها لمعادلة البرنامج. (طول البرنامج).
- تقدم برامج منح الدرجة العلمية والتي تجسد فيه مقرر الدراسة المتكامل الذي يتوافق مع الهدف الموضوع والذي يستند إلى مجالات الدراسة الملائمة للتعليم العالي والذي يشترط الآتي (محتوى البرنامج)

أ – الاستكمال الناجح في كل برنامج جامعي لمكون التعليم العالي.

ب– أن يكون هو المكون الجوهري لكل درجة الجامعية الأولى.

ج– أن يضمن اتساع نطاق المعرفة.

د– أن يستند إلى مصوغات وحيثيات متوائمة ومقبولة حيث أن الاستكمال لبرنامج الدرجة الجامعية في برامج الزمالة يستوجب أن يشكل المكون التعليمي ما لا يقل عن 15 ساعة للفصل الدراسي أو ما يعادله، وبالنسبة لبرامج البكالوريا ما لا يقل عن 30 ساعة للفصل الدراسي أو ما يعادله. وتتحدد ساعات الاعتماد لاستكمال أحد المقررات الدراسية على الأقل في واحدة من العلوم التالية: العلوم الإنسانية، الفنون الجميلة، العلوم الاجتماعية والسلوكية، العلوم الطبيعية والرياضيات. ولا ينبغي أن تركز المقررات الدراسية بشكل محدود على تلك المهارات، الأساليب والإجراءات التي

تتحدد بمهنة أو وظيفة معينة. وتقدم المؤسسة تقريرا مكتوبا توضح فيه حيثيات ومصوغات تضمينها لمعادل المقرر الدراسي. (التعليم العام).

- تقدم المؤسسة التوجيهات المتطلبة لاستكمال برنامج درجة علمية على الأقل في كل مستوى يتيح الحصول على درجات علمية. وإذا ما قامت المؤسسة بعمل ترتيبات معينة لتقديم نمط محدد من التعليم ليتم اعتماده من مؤسسات أو كيانات اعتمادية أخري من خلال التعاقدات أو اتحادات أو استخدام نهج آخر بديل لتحقيق هذا المتطلب حينئذ سيتوجب الموافقة على هذا النهج البديل من قبل لجنة الإشراف على الجامعات. وفي جميع الحالات يجب أن تظهر المؤسسة بأنها تتحكم في كافة جوانب البرنامج التعليمي الذي تقدمه (الاتفاقيات التعاقدية للتعليم).

- ينبغي أن يكون ساعات عمل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بنظام الدوام الكامل كافيا لتدعيم مهمة المؤسسة. وينبغي أن يتوفر للمؤسسة موارد جامعية كافية لضمان تحقيق جودة ونزاهة برامجها الأكاديمية وبالإضافة لذلك واستنادًا إلى التقدم للترشح ينبغي أن تظهر المؤسسة المتقدمة للحصول على الاعتماد تحقق المعيار الشامل 3-7-1 لمؤهلات أعضاء هيئة التدريس (أعضاء هيئة التدريس بالجامعة).
- تقدم وتدعم المؤسسة من خلال الملكية أو الترتيبات أو الاتفاقيات تحقيق التواصل بين الطالب وأعضاء هيئة التدريس وتتيح مزايا المجموعات المكتبية الكافية وما يرتبط بها من موارد التعلم الأخرى ومصادر المعلومات التي تتفق مع الدرجات العلمية التي تتيح بها المؤسسة. وتعتبر كل من المجموعات المكتبية والموارد الجامعية كافية لدعم كافة البرامج التعليمية، البحثية والخدمية العامة بها. (مصادر التعلم والخدمات التعليمية).
- تقدم المؤسسة برامج وخدمات وأنشطة دعم الطالب بالشكل الذي يتفق مع المهمة التي تستهدف منها دعم الطالب وتعزيز تنمية قدرات طلابها. (خدمات دعم الطالب).
- ينبغي أن يكون للمؤسسة قاعدة تمويلية سليمة واستقرارا ماليا واضحا وموارد مادية

كافية تدعم مهمة المؤسسة ونطاق برامجها وما تقدمه من خدمات وينبغي أن قدم المؤسسة العضوة بيانا ماليا توضح فيه كلا من الآتي:

- تدقيق حسابي مؤسسي (أو تقديم تقرير مراجعة حسابية معيارية يتم إصداره بما يتفق مع معايير المحاسبة وخدمات التدقيق الحسابي وخدمات المراجعة المقدمة من جانب مدققي الحسابات حيث تم إصدار هذا التقرير من جانب مؤسسة (مكتب الاستشارات الابتكارية الأفغانية أيه أي سي بي) والذي يختص بمراجعة حسابات هذه المؤسسات كجزء من عملية التدقيق الحسابي علي نطاق النظام أو في نطاق الدولة ككل). وعمل خطاب إدارة مؤسسية مكتوب عن العام المالي السابق يتم إعداده من جانب محاسب عام معتمد مستقل أو من جانب مؤسسة مراجعة حسابات حكومية مناسبة. (تقرير مراجعة معيارية).
- إعداد بيان بالوضع المالي بالأصول الصافية غير المقيدة باستثناء أصول المصنع والديون المرتبطة بالمصنع حيث يمثل ذلك تغييرا في الأصول الصافية غير المقيدة التي يمكن عزوها إلى العمليات التي تمت في العام الأخير.
- الميزانية السنوية التي تسبق التخطيط السليم والإجراءات المالية السليمة التي يتوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة عليها. ويمكن الرجوع إلى متطلبات التدقيق الحسابي للمؤسسات المتقدمة بطلب الاعتماد في سياسة اللجنة التي تحمل عنوان: "إجراءات الاعتماد للمؤسسات المتقدمة لحصول على الاعتماد". (المصادر).

- طورت المؤسسة خطة مقبولة لتعزيز الجودة حيث أوضحت أن الخطة تعتبر جزءًا أصيلًا من عملية التخطيط والتقييم المستمر (خطة تحسين الجودة) والمعايير الشاملة للمهمة المؤسسية حيث تقدم المؤسسة بيانًا واضحًا بالمهمة الشاملة لها والذي يوافق عليه مجلس الإدارة ويتم مراجعته بشكل دوري من جانب مجلس الإدارة أيضًا حيث يتصل ذلك في الأساس بالجهات المؤسسية المختلفة المعنية.

- **الحوكمة والإدارة:**

- يعد مجلس إدارة المؤسسة مسؤولًا عن اختيار وتقييم الرئيس التنفيذي لإدارة المؤسسة.
- يتم تحديد السلطة القانونية والتشغيلية للمؤسسة بوضوح بالنسبة للنواحي العديدة التالية المتضمنة في الهيكل الوظيفي لإدارة (حوكمة) المؤسسة على النحو التالي:
  أ- مهمة المؤسسة.
  ب- الاستقرار المالي للمؤسسة.
  ج- السياسة المؤسسية التي تتضمن السياسات المعنية والكيانات المنتصبة لها وجميع الخدمات التكميلية الإضافية الأخرى.
  د- المؤسسات المرتبطة بها (المؤسسات الرياضية والبحثية وما إلى ذلك..) وباقي الكيانات المؤسسية الأخرى التي يتمثل هدفها الأساسي في دعم المؤسسة وبرامجها.
- تتمثل إحدى سياسات مجلس الإدارة في تسوية الصراع الناتج عن تضارب مصالح أعضاءه.
- ينبغي أن يكون مجلس الإدارة غير خاضع لأي تأثير من أي من مؤسسات سياسية، دينية أو خارجية أخرى حيث يتولى مسئولية حماية المؤسسة من مثل هذه التأثيرات.
- يمكن فصل أعضاء مجلس الإدارة لسبب وجيه فقط وبإجراءات قانونية عادلة.
- ينبغي أن يكون هناك فصلًا واضحًا وملائمًا سواء مكتوبًا أو عمليًا بين وظائف صنع السياسة من جانب مجلس الإدارة وبين مسئولية الإدارة وأعضاء هيئة التدريس عن إجراء وتنفيذ هذه السياسة.
- ينبغي أن يكون للمؤسسة هيكل تنظيمي مؤسسي واضح ومحدد تقوم بنشره حيث تحدد فيه مسئولية إدارة السياسات.

- ينبغي أن يكون للمؤسسة موظفين إداريين وأكاديميين مؤهلين من ذوي الخبرات والكفاءات والقدرة على قيادة المؤسسة.
- تحدد وتنشر المؤسسة السياسات المتعلقة بتعيين وتوظيف أعضاء هيئة التدريس والموظفين بها.
- تختص المؤسسة بتقييم كفاءة الإداريين بها ومن بينهم الرئيس التنفيذي وذلك بشكل دوري منتظم.
- يضطلع الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالمسئولية الكاملة عن ممارسة الرقابة الإدارية على برنامج تدعيم المسابقات الرياضية بين الجامعات الذي تشرف عليه المؤسسة.
- للرئيس التنفيذي للمؤسسة حق الرقابة الكاملة على الأنشطة التي تمولها المؤسسة.
- لأي كيان مؤسسي، يرتبط بهذه المؤسسة ولا تشرف عليه هذه المؤسسة، الحق في إجراء اتفاقًا تعاقديًا أو أي اتفاق آخر بشرط أن يتضمن ذلك الآتي:

  أ- الوصف الدقيق للعلاقة بين المؤسسة والمعهد التعليمي.

  ب- وصف أي التزام يتمخض عن تلك العلاقة. وفي جميع الحالات ينبغي أن تتأكد المؤسسة من أن هذه العلاقة تتفق مع مهمتها الأساسية.
- يجب أن تكون سياسات المؤسسة واضحة فيما يتعلق بملكية المواد، قضايا التعويض وحق الطباعة واستخدام الإيرادات الناتجة عن أي إنتاج للملكية الفكرية.

وهذا ينطبق على كل من الطلاب، أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة.

- **التأثير المؤسسي:**

- تختص المؤسسة بتحديد المخرجات المتوقعة لبرامجها التعليمية وخدمات الدعم التعليمي والإداري وتقييم إذا ما كانت قادرة على تحقيق هذه المخرجات المتوقعة وتقديم الأدلة على حدوث التطوير الذي يستند إلى تحليل هذه النتائج.

البرامج

- ***البرامج التعليمية***: تتضمن جميع البرامج التعليمية (بالنسبة لجميع البرامج الداخلية والخارجية والتعلم عن بعد) كلًا من الآتي:

- توضح المؤسسة أن كل برنامج تعليمي يستهدف الحصول علي منحة الاعتماد الأكاديمي:

أ - يتم الموافقة عليه من جانب أعضاء هيئة التدريس ومجلس الإدارة.

ب- يتم إنشاء وتقييم البرنامج ومخرجات التعلم المرتبطة به.

- ينبغي أن تتفق برامج التعليم المستمر وبرامج الخدمات التعليمية مع مهمة المؤسسة. وتختص المؤسسة بنشر سياسات القبول بها والتي تتفق مع مهمتها.
- ينبغي أن يكون للمؤسسة سياسات محددة لتسجيل التحاق الطلاب تتسق مع رسالتها.
- ينبغي أن يكون للمؤسسة سياسات محددة منشورة ل تقييم ومنح وقبول الاعتماد فيما يتعلق بالنقل والتعلم التجريبي والتموضع والإحلال المتقدم والشهادات المهنية المعتمدة بالشكل الذي يختاره مع مهمته ويضمن أن مخرجات التعلم للمقررات الدراسية التي يتم تدريسها في المستوى الجامعي المطلوب ويتفق مع البرامج الاعتمادية لمنح الدرجة العلمية بالمؤسسة. وتضطلع المؤسسة بالمسئولية عن تحقيق الجودة الأكاديمية لأي مقرر دراسي يتم تسجيله في لائحة برامج المؤسسة.
- تختص المؤسسة بنشر السياسات الأكاديمية التي تلتزم بمبادئ الممارسة التعليمية الجيدة ويجب أن يتاح النشر لكل من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وباقي الأطراف الأخرى المعنية من خلال المطبوعات التي تمثل بدقة برامج وخدمات المؤسسة.
- توظف المؤسسة نمطًا مقبولًا وملائمًا من الممارسات التي يتيح لها تقرير كم ومستوى الاعتماد الذي يمنح عن المقررات الدراسية التي يتم استكمالها بنجاح بغض النظر عن صيغة ونمط توثيق محتوى المقررات الدراسية.

- تضمن المؤسسة جودة البرامج والمقررات التعليمية التي يتم تقديمها من خلال العلاقات والاتفاقيات التعاقدية مع اتحادات المؤسسات التعليمية المعنية بالشكل الذي يضمن الامتثال المستمر للمتطلبات الشاملة للحصول على الاعتماد وتقييم كل من العلاقة والاتفاق مع الاتحادات التعليمية على خلاف المؤسسة.
- تمنح المؤسسة المعنية الاعتماد الأكاديمي لمقرر الدراسة الذي تم اجتيازه على أساس عدم الاعتماد وذلك عندما يكون هناك توثيقا جاد يقول بأن هذا المقرر غير الاعتمادي يعد مكافئا لخبرة اعتمادية معينة.
- تتعهد المؤسسة بتقديم خدمات دعم أكاديمي ملائمة.
- تختص المؤسسة بتحديد ونشر المتطلبات العامة للتعليم بالنسبة لبرامج التخرج تحديدًا. وينبغي أن تتطابق هذه المتطلبات مع المعايير والممارسات المقبولة بشكل عام بالنسبة لبرامج اعتماد الدرجة التعليمية. تتعهد المؤسسة بحماية أمن وسرية ونزاهة السجلات الأكاديمية للطلاب والحفاظ على الإجراءات الأمنية الخاصة بحماية ودعم تأمين بيانات الطلاب.
- تضع المؤسسة المسئولية الرئيسية عن محتوى، جودة وكفاءة مناهجها على عاتق أعضاء هيئة التدريس.
- بالنسبة لكل فرع تخصص، في برنامج اعتماد الدرجة العلمية، تختص المؤسسة بتعيين المسؤولية عن تنسيق البرنامج وأيضًا تطوير ومراجعة المنهج على عاتق هؤلاء الأشخاص المؤهلين علميًا في فرع متخصص من المعرفة.
- وبالنسبة لبرامج اعتماد الدرجة العلمية التي لا تحدد فيها المؤسسة فرع تخصص معين سنجد هذا المتطلب ينطبق على هذا المجال الذي يمثل محور التركيز المنهجي للمؤسسة الاعتمادية.
- يعتبر استخدام المؤسسة للتكنولوجيا لتدعيم تعلم الطالب تعلم الطالب ملائما لتحقيق أهداف برامج المؤسسة والتأكد من حصول الطلاب على التدريب الملائم في استخدام هم للتكنولوجيا.

- *البرامج التعليمية*: **البرامج الجماعية**:

- تحدد المؤسسة مستوى قدرات الطالب الجامعي من خلال المعرفة بجوهر التعليم العام وتقديم الأدلة على أن الخريجين قد حققوا تلك الكفاءات المتوقعة من جانبهم.
- تمنح المؤسسة درجات الاعتماد فقط لهؤلاء الطلاب الذين اجتازوا ما يوازي 25 ٪ على الأقل من ساعات الاعتماد المطلوبة للحصول على التعليم من خلال نمط التعليم والتوجيه الذي يتم تقديمه من جانب هذه المؤسسة.

- **البرامج *التعليمية*: البرامج الجامعية وبرامج ما بعد البكالوريا (البرامج المهنية)**:

- إن برامج ما بعد البكالوريا (المهنية) وبرامج درجة الماجستير والدكتوراه أكثر تقدمًا بشكل متدرج في المحتوى الأكاديمي عنه بالنسبة للبرامج الجامعية.
- تضمن المؤسسة أن كل من التعليم الجامعي والموارد الجامعية تعزز نمط التعلم المستقل وتمكن المتخرج من الإسهام بشكل بارز في مهنته أو مجال دراسته.
- يتم الحصول على معظم الاعتماد لكل من درجة التخرج أو الدرجة المهنية ما بعد البكالوريا من خلال المؤسسة المعنية بمنح هذه الشهادة. وفي حالة تقديم برامج اعتماد المنهج من خلال ترتيبات تعاونية مشتركة بين اتحادات التعليم المعنية، حينئذ سيتمكن الطالب من الحصول على غالبية الاعتمادات من هذه المؤسسات المشاركة.

- **أعضاء هيئة التدريس**:

- توظف المؤسسة أعضاء هيئة تدريس أكفاء ومؤهلين لإنجاز المؤسسة التعليمية. وعندما يتم تقرير المؤهلات المقبولة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي حينئذ ستوجه المؤسسة التعليمية اهتمامها الأساسي بتحقيق أعلى درجة علمية في النظام التعليمي بالشكل الذي يتفق مع التوجيهات المدرجة بأسفل. كما تهتم المؤسسة التعليمية أيضا بتحقيق الكفاءة والقدرة والفاعلية، حيث يتضمن ذلك الحصول على درجات جامعية ودرجات تخرج ترتبط في الأساس بالخبرات التي يتم تحقيقها في مجال الاعتماد المهني ومنح الشهادات العلمية والتوثيق المستمر للنبوغ والتفوق في مجال التدريس، أو بالنسبة للكفاءات أو الإنجازات الأخرى التي تؤثر على نتائج

عملية تعليم وتعلم الطالب. وبالنسبة لجميع الإحالات، تتحمل المؤسسة التعليمية بدورها مسئولية توثيق المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

- المبادئ التوجيهية للاعتماد:

أ - يقوم أعضاء هيئة التدريس الجامعي بتدريس مقررات التعليم العام في المستوى الجامعي: درجتي الدكتوراه أو الماجستير في تخصص التعليم الجامعي أو درجة الماجستير مع التركيز على تخصص التعليم (بحد أدني 18 ساعة بالفصل الدراسي الجامعي في تخصص التعليم).

ب- أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون مقررات دراسية بالشهادة العلمية الامتياز التي صممت للانتقال إلى درجة البكالوريا: بالنسبة لدرجة الماجستير أو الدكتوراه في تخصص التعليم أو درجة الماجستير مع التركيز بشكل أكبر علي تخصص التعليم (بحد أدني 18 ساعة للفصل الدراسي لمقرر التخرج في تخصص التعليم).

ج- يقوم أعضاء هيئة التدريس بتدريس مقررات درجات علمية مكافئة لم يتم تصميمها للانتقال إلى درجة البكالوريا: في تخصص التعليم أو الدرجة المعادلة والكفاءات التي يتم العرض لها في تخصص التعليم.

د- يقوم أعضاء هيئة التدريس الجامعي بتدريس مقررات البكالوريا، أو درجة الماجستير مع التركيز على تخصص التعليم (بحد أدني 18 ساعة) في الفصل الدراسي لمقررات التخرج في تخصص التعليم. وقد تطلب ذلك اجتياز 25 ٪ على الأقل من الساعات المخصصة لمقرر التدريس من جانب أعضاء هيئة التدريس الجامعي الذين يحملون درجات علمية مرتفعة عادة ما تكون درجة الدكتوراه في تخصص التعليم.

هـ- ينبغي أن يكون أعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس مقررات الدرجة الجامعية وما بعد البكالوريا أو يكونوا حاصلين على درجة الدكتوراه في تخصص التعليم أو تخصص أخر مرتبط به.

و- الأساتذة المساعدون لتدريس مقررات التخرج: يجب أن يكونوا حاصلين على الماجستير في تخصص التعليم أو اجتازوا على الأقل 18 ساعة في مقرر التخرج في تخصص التدريس وخضوعهم للإشراف المباشر عضو هيئة التدريس الجامعي المتمرس في تخصص التعليم، التدريب المنتظم في تدرب الخدمة وقيامهم بإجراء التقييمات المنهجية الدولية.

- تختص المؤسسة بإجراء التقييم المنتظم لكفاءة كل فرد في أعضاء هيئة التدريس الجامعي بما يتفق مع المعايير الموضوعة والمنشورة في هذا السياق.
- تتعهد المؤسسة التعليمية بتقديم الأدلة التي تفيد القيام بإجراء التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس مثل المعلمين، الباحثين، والممارسين.
- تتعهد المؤسسة التعليمية بضمان القيام بإجراءات كافية لحماية وتأمين الحرية الأكاديمية.
- تقوم المؤسسة التعليمية بنشر سياساتها المتعلقة بمسئولية وسلطة أعضاء هيئة التدريس الجامعي في الشئون الأكاديمية والإدارية (المتعلقة بالحوكمة).

- **المكتبة ومصادر التعلم الأخرى:**

- تتعهد المؤسسة التعليمية بتقديم كافة التسهيلات، الخدمات ومصادر التعلم الملائمة لتدعيم عملية التعليم، الأبحاث، والمهمة الخدمية الملقاة على عاتقها:
- تضمن المؤسسة التعليمية كون المستخدمين على اتصال دائم ومتصل واستخدام أسلوب التعليم المحدد الوقت في الاتصال بالمكتبة والتعامل مع مصادر التعلم والمعلومات الأخرى لتحقيق المهمة التي تستهدفها المؤسسة.
- تزود المؤسسة التعليمية بعدد كاف من الموظفين المؤهلين – بتعليم مناسب أو خبرة في المكتبة و/ أو التعلم الآخر / مصادر المعلومات – للالتزام برسالة المؤسسة التعليمية.

- **الشئون والخدمات الطلابية:**

- تختص المؤسسة بنشر بيان واضح وملائم عن حقوق ومسئوليات الطلاب حيث تنشر هذا البيان في مجتمع الحرم الجامعي.
- تتعهد المؤسسة بحماية أمن وسرية وسلامة سجلات الطلاب.
- تقدم المؤسسة الخدمات التي تدعم مهمتها في ظل وجود هيئة موظفين مؤهلين لضمان تحقيق جودة وكفاءة برامج الشئون الطلابية.

الموارد:

- **الموارد المالية والمادية:**

- التقرير المالي الأخير للمؤسسة والذي يوضح حالة الاستقرار المالي لها.
- تقدم المؤسسة بيانات كل من البيانات المالية وما يرتبط بها من وثائق تتضمن الإجراءات العديدة التي تم اتخاذها لتقرير مدي السلامة المالية وفقا لطلب اللجنة حيث يجب أن يقدم هذا التقرير تمثيلًا دقيقًا وملائمًا لوضع التشغيل الكلي للمؤسسة.
- تقوم المؤسسة بالتدقيق الحساب في برامج الدعم المالي وفقًا لما تنص عليه القوانين الفيدرالية والحكومية.
- تمارس المؤسسة قدرًا ملائمًا من السلطة والسيطرة على جميع مواردها المالية والمادية.
- تحافظ المؤسسة على السيطرة المالية على كل من الأبحاث والبرامج التي يتم تمويلها أو رعايتها خارجيًا.
- تتخذ المؤسسة الخطوات المعقولة لتوفير نمط بيئة صحية وآمنة وداعمة لجميع أفراد المجتمع الجامعي.
- تقوم المؤسسة بالتشغيل والحفاظ علي التسهيلات المادية التي تمنحها للطلاب داخل وخارج باحة الجامعة بالشكل الكافي الذي يعمل على تحقيق احتياجات كل من البرامج التعليمية والخدمات الداعمة والأنشطة المرتبطة بتحقيق رسالتها.

المتطلبات الفيدرالية

- عندما يتم **تقييم النجاح المرتبط بتحصيل الطالب في سياق رسالة المؤسسة التعليمية، سينبغي أن تقوم هذه المؤسسة بتضمين اختبارات ترخيص حكومية ومعدلات تموضع وظيفي ملائمة.**
- **تحافظ المؤسسة على استمرارية استخدام المنهج الذي يرتبط بشكل مباشر بتحقيق أهدافها ومنح الديبلومات أو الشهادات أو الدرجات العلمية.**
- **تتعهد المؤسسة التعليمية بإتاحة سياسات التدرج الأكاديمي وسياسات استرداد الأموال.**
- **تختص المؤسسة بتوضيح مدى ملائمة البرنامج لكل درجة علمية يتم تقديمها.**
- **تختص المؤسسة باتخاذ إجراءات كافية للتعامل مع الشكاوى المكتوبة للطلاب حيث تعد مسؤولة عن اتباع الإجراءات المنصوص عليها عندما يتم التوجه إلى حل مشكلات الطلاب.**
- **تمثل مواد التعيين والعروض التقديمية الممارسات والسياسات التي تنتهجها المؤسسة بدقة.**
- **تختص المؤسسة** بنشر اسم المعتمد الرئيسي وعنوانه ورقم هاتفه. (يتم نشر المعلومات المتضمنة هنا بحيث يصبح من الواضح ضرورة ارتباط تحقيقات اللجنة بالوضع القانوني لاعتماد المؤسسة وليس بالنسبة للمعلومات العامة للقبول بالمؤسسة).
- تخضع المؤسسة لاشتراطات ومسؤوليات برنامجها المنصوص عليه بحكم المادة الرابعة لقانون تعديل التعليم العالي لسنة 1998 (في مراجعة لالتزام المؤسسة بمسئوليات برنامجها اعتمدت اللجنة علي الخطاب التفسيري المرسل إليها من جانب وزير التربية والتعليم الأمريكي).